

بلومبرج: السعودية تربط ميزانيتها حتى 2023 بسعر نـفـط 50 دولارا



التغيير

تتوقع وزارة المالية في المملكة أسعار نـفـط عند حوالي 50 دولارا للبرميل على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وهو ما يعد أقل من الرقم الذي تحتاجه ميزانية المملكة، وهو 66 دولارا للبرميل. جاء ذلك، وفقا لتحليل أجرته مجموعة "جولدمان ساكس" للبيان التمهيدي لميزانية المملكة الذي صدر أواخر سبتمبر/أيلول الماضي، حسبما نقلت "بلومبرج".

وقال "فاروق سوسة" المحلل بالمجموعة، والمقيم في لندن: "باستخدام تقديراتنا الخاصة بتوزيع الإيرادات الحكومية في المملكة، نحسب أن الواردة في البيان التمهيدي للميزانية تستند إلى متوسط سعر نـفـط يبلغ 50 دولارا للبرميل بين 2020 و2023".

وتراجع خام برنت 6.3% عند 39.27 دولار للبرميل الأسبوع الماضي مع تشديد المزيد من الدول قيود مكافحة فيروس "كورونا"، وإصابة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالوباء، الأمر الذي تسبب في قلق التجار بشأن توقعات الطلب على الطاقة.

وذكرت "بلومبرج" أنه في حين أن أسعار النفط عند مستوى 50 دولارا للبرميل ستمثل ارتفاعا بنسبة 25% عن الأسعار الحالية (39.2 دولار الأسبوع الماضي)، لكن هذا المستوى سيبقى أقل بكثير من مستوى الأسعار المسجلة قبل جائحة "كورونا" عند نحو 65 دولارا للبرميل، وأقل من السعر الذي تحتاجه ميزانية المملكة.

وتتماشى حسابات جولدمان ساكس تقريبا مع التوقعات الصادرة من مجموعة "هيرمس المالية" ومقرها القاهرة، والتي قالت إن المملكة تستند في ميزانية العام المقبل على أسعار نفط تتراوح بين 50 إلى 55 دولارا للبرميل، غير أن "جولدمان ساكس" كان أكثر تفاؤلا وتوقع ارتفاع خام برنت إلى 65 دولارا بنهاية عام 2021.

وقالت "بلومبرج"، إن المسؤولين في المملكة يتوقعون تقلص العجز المالي للمملكة إلى 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 من 12% هذا العام بعد خفض الإنفاق الحكومي.

وذكرت أن المملكة تحتاج إلى سعر تعادل في ميزانيتها عند 66 دولارا للبرميل في 2021 وفقا لتقديرات سابقة لصندوق النقد الدولي.

وأوضحت أن حذر الرياض بشأن الأسعار يأتي في الوقت الذي توقعته فيه شركات نفطية عملاقة مثل "بي بي" و"توتال" انتهاء عصر الطلب العالمي المتزايد على الخام أو حتى نهايته بعد عقد من الآن.

من جانبه، قال "مازن السديري" رئيس الأبحاث في شركة "الراجحي": "يبدو أن الحكومة في المملكة تفترض حدوث بعض الانتعاش في أسعار النفط العام المقبل، لكن الدخل النفطي في الميزانية سيبقى ثابتاً بين 2021 و2022 وقد يبدأ بالانتعاش مرة أخرى في 2023".